الرؤية الاستراتيجية والرئيس هادي

إبراهيم علي المسلمي

ينتابنا كيمنيين شعور بالقلق والتوتر من المستقبل المجهول الذي ننتظره في ضوء المرحلة الانتقالية التي نعيشها وما ستحققه من انجازات تعكس تطلعاتنا وآمالنا المستقبلية.

وللتخفيف من ذلك القلق والتوتر لا بد من بلورة رؤية إستراتيجية واضحة المعالم تنطلق من رؤية اليمن كما يجب أن يكون بعد عامين(2014) لا كما هو في الواقع الحالي بحيث تتبنى هذه الرؤية طموحا مشتركا يتقاسمه اليمنيون وتعكس الأمل والطموح وتتجه نحو المستقبل، وهنا تتجه الأنظار صوب الرئيس هادي كونه المعني ببلورة هذه الرؤية باعتباره من يحكم اليمن وهو صاحب القرار الأول والأخير في البلد.

ولكن قبل وضع هذه الرؤية موضع التنفيذ على الرئيس هادي أن يسأل نفسه هذه الأسئلة: كيف نريد أن تكون اليمن بعد عامين..؟ ما الوضع الحالي الذي نعيشه اليمن..؟ ماذا يجب أن نعمل حتى نحقق ما نريد..؟ كم نحتاج من الوقت والمال..؟ هل طموحاتنا واقعية..؟ هذه الأسئلة بالتأكيد ستقود الرئيس هادي إلى معرفة التخطيط الاستراتيجي بعمق من حيث المفهوم والدلالات بما فيه من رؤية ورسالة وقيم وصولا إلى تحليل وتشخيص الواقع الحالي والمستقبل المنشود، وبعد أن تتبلور لديه الرؤية الاستراتيجية عليه أن يتمسك بها ويدافع عنها بقوة إيمانا منه بأنه يرى في المستقبل ما لا يراه غيره وأن رؤيته ستتكلل بالنجاح وفي الوقت نفسه عليه أن يتقبل الانتقاد وإن يكون مستعدا للدفاع عن رؤيته وتذليل الصعاب التي من الممكن أن تعترض تنفيذها كما أن عليه أن يختار قيادات ذات كفاءة عالية تساعده في ذلك.

بعدها عليه الانتقال إلى المرحلة الثانية وهي مرحلة تشخيص الوضع الراهن من جوانب قوة وضعف وفرص ومهددات ومن خلال التحليل ستتضح الرؤية أكثر وستجعله أكثر تمسكا بها.

بعدها يستطيع أن يقول للحكومة وللشعب اليمني وللجهات الداعمة هذه «رؤيتي.. أريد تنفيذها بالصورة الآتية.. خلال فترة زمنية محددة .. وهذا فروع العمل.. وهذا ما نتوقعه بعد التنفيذ (بمعنى هذه صورة النجاح) وما ينقصنا فقط هو التمويل... وأي متطلبات أخرى للتنفيذ ومازالت غير متوفرة.

عليه أن يضع الرؤية الحالي في كفه الأيمن والمستقبل المنشود في كفه الآخر ومن خلال حجم ونوع الفجوة يبدأ بصياغة الأهداف الإستراتيجية لردم الفجوة بين الوضع الحالي والمنشود شيئا فشيئا وصولا إلى تحقيق الرؤية الاستراتيجية لليمن2014.

إن الرؤية الاستراتيجية الشاملة تعتبر الحجر الأساس لتبني التخطيط الاستراتيجي في بناء اليمن الحديث فهي تعبر عن المستقبل المنشود وتصف كيف يبدو النجاح بل وتحمل في طياتها البعدين الداخلي والخارجي ففي البعد الخارجي تنظر كيف سيتحسن أو يتغير الداخل إذا حققت اليمن رؤيتها وفي البعد الداخلي تنظر كيف سيبدو النجاح في اليمن من الداخل عندما تتحقق الرؤية الاستراتيجية.

باحث ومدرب في التخطيط الاستراتيجي

قراءة للمشهد السياسي العربي الراهن (1)

د. سعودي علي عبيد

المقصود بالمشهد السياسي العربي الراهن، هو مجمل التحركات والاحتجاجات السياسية التي حدثت" - وما زالت" تحدث - في بعض البلدان العربية. أي تلك الأحداث، التي فضل الكثيرون من المشتغلين بالسياسة والاعلام - بمختلف أصنافه - على تسميتها بالثورات العربية. كما وصفها الإعلام الغربي بثورات الربيع العربي.

ومن جانبي، فإن حقيقة ما حدث - وما زال يحدث في بعض البلدان العربية - بالمشهد الراهن، أو حتى بالحالة الراهنة، يمكن تبريرها على النحو الآتي:

1. إن القوى السياسية والاجتماعية المشاركة في هذه المشاهد، عبارة عن خليط غير متجانس، بل ومتناقض. ويعني ذلك، استحالة استمرار تحالفها، أو تعاونها إلى نهاية الشوط.

2. إن الأهداف المطروحة لكلّ هذه المشاهد، غير محددة وغير واضحة. بل وتتسم في مجملها بالهلامية، باستثناء هدف المطالبة بإسقاط الأنظمة، أو السلطات في جميع البلدان المعنية بهذه المشاهد.

3. برغم أن هذه المشاهد قد بدأت سلمية، إلا أن بعضها قد تحولت" إلى أعمال عنف أو مسلحة، كما هي الحال في ليبيا وسوريا، وإلى حدّ ما في اليمن.

4. وبرغم أن هذه المشاهد قد بدأت منطلقة من اعتبارات، وأسباب ودوافع داخلية في كل بلد، إلا أن الاعتبارات والدوافع الخارجية - الأمريكية والغربية - صارت مؤثرة ومتدخلة بقوة في هذه المشاهد.

بل - وبدأت" تُعمل على تجيير هذه(الثورات) لصالحها. وهذا ما سيتضح لنا لاحقا.

5. عدم وصول هذه المشاهد إلى نهاياتها. أي أنها ما زالت في حالة انسياب وصيرورة. وهذا من أهدافها - التي سنأتي على ذكرها- لم تتحقق بعد.

أولا: العوامل أو الأسباب الداخلية المباشرة لهذه المشاهد:

بالنسبة لهذه المسألة، يمكننا أن نتناولها على مستويين: فهناك أولا: عوامل وأسباب داخلية تشترك فيها كل البلدان، التي شهدت موجة «الثورات»، بل وكل البلدان العربية. أما المستوى الآخر، فيتمثل في أن لكل بلد من هذه البلدان، التي حدثت فيها هذه التحركات والاحتجاجات - (تونس، مصر، ليبيا، سوريا، الجمهورية اليمنية، البحرين) - أسبابها ودوافعها الخاصة بها.

فبالنسبة للمستوى الأول، فان هذه العوامل والأسباب الداخلية، تتلخص في الآتي:

1. فشل دول الاستقلال العربية - أو الدول الوطنية - في تحقيق الكثير من أهدافها التي أعلنت عنها، وهاجسها: العدالة الاجتماعية، والديمقراطية. بل إن ما حدث، هو انتكاسة الشعارات والأهداف القومية التي رفعها عالياً.

2. تأسيس أنظمة استبدادية شمولية دكتاتورية، أو أوليجارية (حكم الأقلية)، أو أوتوقراطية (ملكية).

إن شعور اليمنيين بمختلف شرائحهم بوجود رؤية مستقبلية بالتأكيد ستجعلهم أكثر انتماء ليمن الواحد أرضا وانسانا كما ستتضح لديهم الصورة أكثر لمعرفة الجوانب أكثر الأنظمة البعيدين الداخلي وطاقاتهم إليها.

إن الرؤية الإستراتيجية الشاملة تعتبر الحجر الأساس لتبني التخطيط الاستراتيجي في بناء اليمن الحديث فهي تعبر عن المستقبل المنشود وتصف كيف يبدو النجاح بل وتحمل في طياتها البعدين الداخلي والخارجي ففي البعد الخارجي تنظر كيف سيتحسن أو يتغير البعد الداخلي إذا حققت اليمن رؤيتها وفي البعد الداخلي تنظر كيف سيبدو النجاح في اليمن من الداخل عندما تتحقق الرؤية الإستراتيجية.

تحركات القوى الشابة - باستخدام الوسائل الحديثة المذكورة - أمكن تحقيق شيء من جدول أعمال (ثورة 25 يناير)، وهو إبعاد الرئيس حسني مبارك عن الحكم، وإسقاط إمكانية توريث الحكم، مع بقاء الكثير من الأهداف الهامة لهذه الثورة، عالقة أو مؤجلة حتى اللحظة.

أما بالنسبة لليبيا، فإن الأسباب والعوامل المباشرة لما حدث فيها - ابتداء من 27 يناير - لها علاقة بمذبحة سجن بو سليم، التي نفذتها سلطة القذافي ضد المئات من السجناء، وهي الحادثة التي أيقظت بعض المناطق - مثل مصراته، وبنغازي، والزاوية - للانتفاض والثورة على حكم القذافي. إلا أن هذه التحركات لم يكن باستطاعتها التأثير، لولا التدخل الأجنبي ممثلا بحلف الناتو. وهذا ما سوف نوضحه لاحقا. برغم أن الشعب الليبي هو من أكثر الشعوب العربية، الذي كان يفترض أن ينتفض على حكم القذافي منذ فترة مبكرة، وذلك بسبب حالة العبودية، وتسلط القذافي الشعب الليبي فيها. ولذلك فإن العامل الخارجي، كان هو الحاسم والحاكم فيما حدث في ليبيا، وفيما ترتب على ذلك التدخل من نتائج. ولذا يمكننا وصف ما حدث في ليبيا، بأنها حالة حرب مفتوحة. المراقب في هذه الحالة، يرى نظام القذافي من جهة، والناتو من جهة أخرى. ولكنه بغطاء مضلل، هو الثورة ضد القذافي. ويعني ذلك أيضا، أنه لو استبعدنا تدخل حلف الناتو في ليبيا، فمن الصعوبة بمكان استمرار(ثورة 27 يناير)، ومن ثم وصولها إلى النتيجة التي تحققت في ليبيا.

وبالنسبة للبحرين، فان الأسباب والعوامل الداخلية لبروز المشهد السياسي هناك، تتمثل في افتقار نحو(70 ٪) من شعب البحرين - وهم الطائفة الشيعية - للعدالة الاجتماعية من مختلف جوانبها: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. وهذه الوضعية، هي التي دفعت هذه الطائفة للمطالبة بالإصلاح والتغيير أولاً، مما أدى إلى رفض السلطة الحاكمة لهذه المطالب، بل والعمل على قمعها عسكريا وأمنيا. والأسوأ من ذلك، أن دولا خليجية - السعودية مثلا - قد شاركت في قمع الاحتجاجات في البحرين. ولذلك يمكن التأكيد بأن الحركة الاحتجاجية البحرينية، هي أكثر الثورات العربية عدالة. وذلك بالنظر إلى كون جزء كبيرٌ من مكوّن شعب البحرين، مفتقدا إلى أية عدالة. وتتجلى عدالة هذه الثورة في أن المشتركين فيها، يمثلون نسبة كبيرة من هذه الطائفة. وهم بعكس ما هو موجود في التحركات العربية الأخرى، حيث المشاركين في هذه التحركات، يمثّلون نسباً ضئيلة جداً مقارنة بعدد السكان في كلّ من هذه البلدان.

أما فيما يخص سوريا، فإن عوامل وأسباب وجود التحركات والاحتجاجات ضد النظام السياسي، لا تختلف عما حدث في بقية البلدان العربية. إلا أن المتبّع للشأن السوري، يجد أن العامل الخارجي، هو المحدد فيما بعدُ هناك. وسنتناول هذه المسألة لاحقا بتفصيل أكثر.

وفيما يخص المشهد الراهن في الجمهورية اليمنية، فإن العوامل والأسباب الداخلية لوجود هذا المشهد، تتحدد أساسا في حدوث تصدع وانقسام، داخل المجموعة المسيطرة بالسلطة، بحيث وقف قسم منها نفسه خارج عملية صياغة واتخاذ القرار السياسي، بل وذهاب القسم الممسك بالسلطة إلى توريث الحكم لصالحه. وهو مبدأ يتنافى مع جوهر النظام الجمهوري.

ثانيا:الأسباب والعوامل الخارجية لهذه المشاهد:

يمكننا الحديث هنا عن الأسباب أو العوامل الخارجية، أو موقف الخارج من كل ما يحدث في كل دولة على حدة. أو بمعنى آخر، قوة الدفع لهذه الأحداث من الخارج.

فبالنسبة لتونس - وبسبب من مفاجأة الحدث - فقد اتسم الموقف الخارجي- وخاصة الأوروبي- والأمريكي - بالآتي:

1. بالصدمة والذهول عند انفجار الوضع.

2. تفضيل الانتظار، ومراقبة سير الأحداث.

3. مساعدة نظام بن علي سراً لقمع الاحتجاجات، حيث مدته فرنسا بأدوات مكافحة الشغب.

4. وعندما استمرت الاحتجاجات، وفي يوم أمام ابن علي سوى خيار واحد، إما الاستمرار بقمع حركة الجماهير التونسية بدون نتيجة، أو الهروب إلى خارج تونس. ولم يكن ممكنا قبوله في أي بلد أوروبي، وذلك بسبب تنامي الاحتجاجات والمظاهرات في البلدان الغربية، ضد ما يحدث في تونس وصمت الحكومات الغربية. ولذلك فقد أوعزت هذه الحكومات إلى السعودية بقبول بن علي.

وبالنسبة لما حدث في مصر، فنجد أن موقف الخارج له شقان متعارضان: الأول، هو الموقف الأمريكي والأوروبي، الذي أخذ موقف المراقب للحدث في البداية، ثم الضغط على حسني مبارك للتنحي عن الحكم. بمعنى أن هذا الموقف، كان يحاول أن يتماهى مع موقف الشارع المصري، ولا يتعارض معه. وكانت تلك حالة مؤقتة، ولم يكن موقفا مبدئيا، وهذا عكس الموقف الإسرائيلي، الذي أبدى تذمره وخوفه من المشهد السياسي الذي يحدث في مصر. والسبب معروف.

وإذا كان من السهل تفسير الموقف الإسرائيلي، باعتبار أن سقوط حسني مبارك هو سقوط لحليف موثوق الغرب. ناهيك أن البديل له كان في حكم المجهول، فإن الموقف الغربي - وخاصة الأمريكي - له عدة أهداف. فمن جهة، فهو يهدف إلى تلافي وتصحيح تجاه الشراكة الأمريكية، تجاه المشهد التونسي. وهو من جهة ثانية، يهدف إلى تخفيف حدة الموقف الإسرائيلي المعارض لما تجدد وجاء في مصر. وهو من جهة ثالثة، يحاول الاقتراب من الحدث وصانعيه أولا. وذلك على أمل الحدّ من احداثيته، ومن ثم اختراقه أو حرفه لاحقاً.

وبالنسبة لموقف الأمريكي والأوروبي، فقد اختلف كلا عن موقفهما تجاه تونس ومصر. حيث أتسم الموقف الغربي الجديد تجاه ليبيا، بأنه كان فوريا. إي أنه أعقب مباشرة التحركات الاحتجاجية في مدينة بنغازي، التي كان بمقدور القذافي سحقها سريعا، وبدون التدخل العسكري الغربي في ليبيا، عملت الولايات المتحدة على دفع حلفائها الخليجيين، إلى طلب حماية المدنيين من قمع نظام القذافي. وذلك من خلال استصدار توصية من مجلس الجامعة العربية في هذا الاتجاه. ولكن دون معرفة أو تحديد طابع هذه الحماية. وقد استطاعت الولايات المتحدة وحلفاؤها، الحصول على هذا القرار من مجلس الأمن. والمؤكد أن أمريكا لم يكن يعنيها في تلك اللحظة، سوى الحصول على هذا القرار. لأنها كانت ترتب تماما ما هي الخطوة اللاحقة لذلك. بل وكانت جاهزة لها. وكانت تلك هي المهمة التي أوكلت" إلى حلف الناتو. كما أعطت" قرارات مجلس الأمن - الخاصة بتجميد الأرصدة العائدة للحكومة الليبية والقذافي ومعاونيه - زخما كبيرا، ودفعة قوية لشحن ضمة أمريكا وحلفائها، وزيادة شهيتهم.

يتبع

ثقافة الاتهام عند الإخوان المسلمين

د.يوسف الحاضري
ALHADREE.YUSEF@HOTMAIL.COM

- يذكر مؤلف كتاب التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين (علي عشماوي) عدة حقائق وأفكار عن جماعة الإخوان المسلمين خلال تاريخهم الممتد من عشرينيات القرن الماضي حتى يومنا هذه وأهم ما لفت انتباهي تطرقه لقضية هامة من أفكارهم وقفت عندها كثيرا وأثرت أن أكتب فيها مقالا كوني اكتويت بنارها كثيرا خاصة منهم و أمن يتعيهلوم أو يطبلون لهم أو اغتروا بفكرهم واتجاههم وبقدرتهم على قيادة المستقبل.. هذه القضية تنحصر في (أسلوبهم في تلفيق التهم والاتهامات على الآخر) سواء كان هذا الآخر عضوا منهم أو من خارجهم (كمال مؤلف الكتاب) أو ممن يعادي فكرهم ويضحهم دائما وأبدا على الملأ (وهم كثيرو أولا احدهم).. فيقول مؤلف الكتاب في هذا الجانب (قال محاكمة (سيد قطب ويوسف حواش وعلي عشماوي في تلك الحقبة) شارحا بعض الأحداث والصفات التي دائما يتصف بها الإخوان على مدار تاريخهم في كتابه (التاريخ السري لحركة الإخوان):-

(وقد أتيقظ عني أني كنت ضابطا مندسا في الحركة وهع هذا لم أحاول حتى مجرد محاولة أن أبرئ نفسي أمام الأخوان، لأن الإخوان بطبيعتهم يحبون أن يتهموا بعضهم بعضاً بالخيانة والعمالة، فإذا أردت أن تقول لهم إن هذا لم يحدث لم يحدث وإذا قلت لهم إن هذا حدث فهم يقولون لك إنك لا تذهب بعيدا ولا تذهب الأمور إلى ما وصلت إليه، ومنها هروب(بن علي) وأسرته، والوصول إلى إجراء انتخاب الجمعية الوطنية، وما لحقها من خطوات أخرى لها علاقة بأجندة المطالب، التي رفعتها الجماهير التونسية خلال ثورتها ضد حكم(بن علي).

أما فيما يخص مصر، فإن العوامل والأسباب المباشرة لما حدث فيها - عشية 25 يناير 2011م - قد لا تختلف كثيرا عما حدث في تونس. حيث كانت حادثة وفاة(خالد سعيد) في أحد أقسام شرطة الإسكندرية، هي الشرارة التي أيقظت حماس ومشاعر الكثيرين من الشباب، الذين لا ينتمي أغلبهم إلى الحركات والأحزاب السياسية التقليدية، المعروفة على الساحة السياسية المصرية. وكانت الشبكة العنكبوتية ومواقع التواصل الاجتماعي والفيس بوك، هي وأسطة التواصل الرئيسية بين أولئك الشباب.

ويمكننا أن نتذكر مجمل الاجتماعات والاعتصامات - التي قادتها الأحزاب والحركات السياسية القديمة منها والجديدة - ضد محاولة توريث الحكم في مصر، ومن أجل المطالبة بإصلاح الحياة السياسية والبرلمانية، والتداول السلمي للسلطة، والتي لم تؤد إلى أية نتائج إيجابية تذكر. وفقط عندما إشارة للمبلغ المالي الذي نتقاضاه من هذه الجهة أو تلك) ثم (رافضة) ولكن كل هذه لم تؤت ثمارها على الأقل علينا نحن الذين لم نتخذهم يوما ظهيرا أو أئمة أو سادة كون أسلوب المقاطعة الذي يتهجونه لمن معهم وخرج عن ملتهم سيعطي ثماره لأن جميع أصدقائه كان من نفس البيئة وسيجد صعوبة في تكوين صداقات جديدة خاصة بعد أن تتلطخ لسانه وفمه بأعراض هؤلاء وهؤلاء وسيكون محل شك وخوف من الآخر.. ثم بعد ذلك انتهجوا نهجا أكثر صرامة وقوة معنا بعد أن وجدوا أن أساليبهم القديمة لم تنجح فاضبغوا عليا صبغة (أمن قومي) يشتغل بمال ومدرب على أحدث الأفكار والأعمال أو (استخبارات عسكرية أو مدنية) كل هذه كانت تذهب أدراج الرياح فمن لدينا قضية ومستقلون بفكرنا ونهجنا ورؤيتنا والأهم أن عقولنا تابعة لنا وليست لغيرنا، فوصلوا في الأخير لاتهامي بما اتهموا به الأستاذ عشماوي قبل 40عاما تقريبا بأنه عميل للأمريكان وعضو في (CIA) وكالة الاستخبارات الأمريكية مما يضعنا أمام فكر متجمد ومحفوظ يتم تناقله كما أنزله لهم (حسن البنا والسيد قطب والهضيبي وغيرهم من أئمتهم السابقين).

فإلى من سيظل هؤلاء حبيسي أفكار قديمة متشددة جامدة حتى في أسلوب الحديث والخطاب والحوار مع الآخر.. فقد وصل اتهامهم إياي بأني عميل للأمريكان في وقت أني لست أكثر من دكتور صيدلي ومغترب في أرض الحرمين أبحث عن لقمة عيشي بما أمرني إيه رب ربي وكل همي وأملي أن أجد بيئة تحترم وأجد الحرية متحابة يسودها الأمن والأمان والعدالة.

- استطاع الإخوان أن يخلقوا من مناصريهم عقولا كأكياس البلاستيك يمكن أن تضع فيها شيئا طيبا ويمكنك أن تملأها بنفايات وزبالات ثم ترميها في الأخير إلى مكب النفايات وللأسف أتخذ الأخوان من الطريقة الثانية منهجا للتعامل مع أتباعهم من المتخاذلين مع عقولهم ثم توجيههم لينشروا ثقافتهم قبل أن يتخلوا عنهم عند أول مؤتمر للتفاهم أو للتقارب أو للتصالح مع أعداء الأمس أولياء اليوم.. والتاريخ يحدثنا بذلك .

حول مفهوم «الجنوب العربي» (3)

قبل الخوض في موضوع هذا الجزء من الحديث عن "الجنوب العربي" أود الاشارة إلى الملاحظات التالية، تعقيبا على الرسائل وبعض التعليقات التي تستحق التوقف:

1.إن ما كتب عن مفهوم "الجنوب العربي" لا يعبر عن موقف يقوم على العداء أو الاجحاف تجاه هذا المرحلة من التاريخ الجنوبي ولكن ما يمكن التأكيد عليه هنا هو أن الجنوب العربي كان مفهوما يعبر عن مرحلة تاريخية أخذت مداها وصارت جزءا من التاريخ، ولا يمكن استرجاعها لمجرد إننا نحبها أو شطبها لمجرد أننا نكرهها، ومن هنا تكون الدعوة الى الجنوب العربي هي دعوة الى مرحلة ماضوية أخذت مداها الزمني واستنفدت ممكناتها التاريخية، وهي دعوة لا تختلف عن الدعوة الى عودة دولة الجبهة القومية أو الحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب، لأن كل منهما يعبر عن مرحلته، وسواء أحببناه أم كرهناه لا يمكن استرجاعه فقط لمجرد أن ما جاء بعده كان أسوأ منه، أما إذا ما أرادت القوى المعبرة عنه استعادة مكانتها في الحياة السياسية الجديدة فلن يكون ذلك إلا من خلال الاحتكام الى المعطيات الجديدة وأهمها التعددية والديمقراطية والقبول بالآخر والاحتكام إلى دولة المؤسسات والمواطنة المتساوية وحكم القانون.

2.إن الحديث عن نهب الجنوب لا يمكن أن يعني بأي حال من الأحوال أن كل الشمال مسئول عنه، ولربما اضطررت هنا إلى تكرار ما قلته مرارا إن المشكلة الجنوبية ليست صراعا بين الشمال والجنوب، وإن الحديث عن مظلومية الجنوب لا تعني بالضرورة أن كل جنوبي هو مظلوم وكل شمالي ظالم، بل إن المسألة فيها من النسبية مثلما في كل الظواهر والحوادث والعلاقات التي تظلل نسبة التنافر والتجاذب فيها متغيرة على الدوام وأضيف هنا أن الكثير من المحسوبين على الجنوب قد كانوا شركاء في عملية النهب والسلب، كما إن شحايا السلب والنهب والإقصاء والتهميش في الشمال يتجاوز عددهم الملايين.

د. عبدروس نصر ناصر

إن الإصرار على التمسك بمفهوم "الجنوب العربي" يلحق بالقضية الجنوبية من الأضرار أكثر مما يقدم لها من الفوائد، فعلى الأقل هو يقحم على القضية الجنوبية مفهوما غير متفق عليه وغير محسوم ومملوء بالتشوش والالتباس بحيث يصرف عنه الكثير من الأنصار دون أن يضيف إليه اصدقاء وأنصارا جدد، أما إذا كان المقصود بذلك العودة الى "اتحاد الجنوب العربي" فكما قلنا إنه قد أخذ مداه في التاريخ وله استعادته ذات أفق تاريخي أو وطني، ناهيك عن أن أصحابه أنفسهم قد تخلوا عنه، وفضلا عن ذلك إن الحديث عن "الجنوب العربي" يضع الشركاء الاقليميين والدوليين في حيرة من التعاطي معه ذلك إنه يفتقد إلى الأساس القانوني السياسي هما الرؤية السياسية المعقدة والواضحة ومما يعبر عنها من برنامج سياسي مدروس ومعلن ومقنع للناس، والذاكرة السياسية الواحدة المعبرة عن الحقيقة الجنوبية ومن هنا فسيكون من المهم تأصيل الفهم المعمق للقضية الجنوبية وإيجاد أداتها السياسية الواعية والفاعلة والمقبولة في السوسطين المحلي والإقليمي.

كيف نفهم القضية الجنوبية؟

لست ممن يحبون ادعاء تقديم التوجيهات أو طرح النصائح والروشيتات لهذه القضية أو تلك. لكنني أرى بتواضع شديد أننا اليوم ندفع ثمن أخطاء من قدموا الجنوب هدية مجانية لأسوأ قيادة ، وبالتالي فإن الخلل الأساسي يبدأ عند العام 1990م، عندما هرول الطرفان إلى ما سمي حينها بالوحدة بلا دراسة ولا شروط تكفل زجع المشروع الوحدوي وبلا ضوابط تسمن الوصول بالدولة إلى بر الأمان وبلا ضوابط تردع من يخل بشروط الشراكة وتحمي حقوق الشركاء.

لم تكن حرب 1994م مجرد نزاع بين طرفين اختلفا على الشراكة أو إن أحدهما يرغب في الاستحواذ على ما لدى الآخر، بل إنها كانت كحلقة لتناقض بين مشروعين مختلفين في المضمون وفي الأسس وفي الأدوات: مشروع الدولة الديمقراطية يما هي بطبيعة الحال التقليدية تكون هشة ومهددة حديثا إلى فضاءات التنمية والحرية والتقدم لكل أبنائه والمواطنة المتساوية بعيدا عن التمايزات القبلية والجهوية والعرقية والسلالية والاجتماعية، ومشروع الغنيمة والسلب والنهب والاستحواذ بما هو أداة لتكريس الانقسام الرأسي والأفقي بين مكونات المجتمع اليمني وتغليب لنزعة الغلبة والهيمنة والاستعلاء، وقد كانت نتيجة الحرب هي هزيمة المشروع الأول وانتصار المشروع الثاني بدليل أن سياسة الغنيمة انتشرت على أوسع نطاقها حينما تحول كل الجنوب إلى غنيمة بين السالبين والناهبين الجنوبيين والشماليين . الجنوبيين الذين لم ينهبوا ريالا واحدا عندما كانوا شركاء في حكم الجنوب، قبل الحرب، والشماليين الذين تحول الكثير منهم بين عشية وضحاها من حفاة يبحثون عن مسكن بالإيجار في عدن إلى ملاك لعشرات الكيلومترات وإلى مساهمين أو ملاك للشركات والبنوك والمؤسسات الاستثمارية بفضل نهبهم للجنوب، وامتدت سياسة الغنيمة لتشمل الشمال أيضا فكثير من المتنفذين لم يتساءلوا ولم يتغولوا إلا بعد حرب 1994م عندما شرعوا في نهب ما تبقى من أراضي ومؤسسات وممتلكات الدولة والمواطنين في محافظات الشمال بفضل اطمئنانهم للقضاء على مشروع الدولة المدنية التي كان يمكن أن تمنعهم عن مواصلة مشروعهم.

وهكذا فإن القضية الجنوبية لا يمكن أن تفهم إلا في سياقها التاريخي والمتعلق بـ:"تدمير الدولة ونهب الثروة ومصادرة الحقوق وتهميش المواطنة والاستيلاء على الأرض والممتلكات وتزوير التاريخ ومسخ الهوية وتسطيح الثقافة وتحويل طمح الوحدة من وحدة الشراكة إلى وحدة الضم والإلحاق وما ترافق معه كل ذلك من إزهاق للأرواح وإراقة للدماء".

إن هذا المدخل يبدو ضروريا للدخول إلى مهمة المعالجة المطلوبة والمستحقة والمتوفرة الإمكانيات التي يمكن الذهاب إليها لمعالجة هذه القضية العادلة والمشروعة وإن تشخيص الأسباب والتاريخي، فلا المنظمات الدولية ولا المنظمات الإقليمية ولا المحيط العربي والإسلامي يعترف بشيء اسمه الجنوب العربي، وبالتالي فالمطالبة بالجنوب العربي تقدم من بتينونه كالذي دخل في شراكة باسم أحمد مثلا ويريد أن ينهبها أو يواصلها باسم يعقوب، وهذا يفقده كل المبررات القانونية في التعاطي مع القضية على إنه شريك.

وإلى جانب ذلك فإن الكثير من أنصار القضية الجنوبية على الساحة الجنوبية والإقليمية عامة لا يشعرون بأنهم يستطيعون أن يتعاطوا بثقة مع هذا المفهوم هذا إن لم يتسبب لهم المفهوم بمزيد من النفور والاستفزاز، وبذلك تخسر القضية الجنوبية من الأنصار دون أن تكتسب شيئا مقابل هذا المفهوم.

وفي اعتقادي إن التخبط في المفاهيم والمسميات ينطلق من غياب الفهم المعمق للقضية الجنوبية وإدراكها إدراكا كافيا وكما قلت سابقا فإن ذلك يأتي بفعل غياب عاملين أساسيين هما الرؤية السياسية المعمقة والواضحة وما يعبر عنها من برنامج سياسي مدروس ومعلن ومقنع للناس، والذاكرة السياسية الواحدة المعبرة عن القضية الجنوبية ومن هنا فسيكون من المهم تأصيل الفهم المعمق للقضية الجنوبية وإيجاد أداتها السياسية الواعية والفاعلة والمقبولة في السوسطين المحلي والإقليمي.

كيف نفهم القضية الجنوبية؟

سأقدم تقديم التوجيهات أو طرح النصائح والروشيتات لهذه القضية أو تلك. لكنني أرى بتواضع شديد أننا اليوم ندفع ثمن أخطاء من قدموا الجنوب هدية مجانية لأسوأ قيادة ، وبالتالي فإن الخلل الأساسي يبدأ عند العام 1990م، عندما هرول الطرفان إلى ما سمي حينها بالوحدة بلا دراسة ولا شروط تكفل زجع المشروع الوحدوي وبلا ضوابط تسمن الوصول بالدولة إلى بر الأمان وبلا ضوابط تردع من يخل بشروط الشراكة وتحمي حقوق الشركاء.

لم تكن حرب 1994م مجرد نزاع بين طرفين اختلفا على الشراكة أو إن أحدهما يرغب في الاستحواذ على ما لدى الآخر، بل إنها كانت كحلقة لتناقض بين مشروعين مختلفين في المضمون وفي الأسس وفي الأدوات: مشروع الدولة الديمقراطية يما هي بطبيعة الحال التقليدية تكون هشة ومهددة حديثا إلى فضاءات التنمية والحرية والتقدم لكل أبنائه والمواطنة المتساوية بعيدا عن التمايزات القبلية والجهوية والعرقية والسلالية والاجتماعية، ومشروع الغنيمة والسلب والنهب والاستحواذ بما هو أداة لتكريس الانقسام الرأسي والأفقي بين مكونات المجتمع اليمني وتغليب لنزعة الغلبة والهيمنة والاستعلاء، وقد كانت نتيجة الحرب هي هزيمة المشروع الأول وانتصار المشروع الثاني بدليل أن سياسة الغنيمة انتشرت على أوسع نطاقها حينما تحول كل الجنوب إلى غنيمة بين السالبين والناهبين الجنوبيين والشماليين . الجنوبيين الذين لم ينهبوا ريالا واحدا عندما كانوا شركاء في حكم الجنوب، قبل الحرب، والشماليين الذين تحول الكثير منهم بين عشية وضحاها من حفاة يبحثون عن مسكن بالإيجار في عدن إلى ملاك لعشرات الكيلومترات وإلى مساهمين أو ملاك للشركات والبنوك والمؤسسات الاستثمارية بفضل نهبهم للجنوب، وامتدت سياسة الغنيمة لتشمل الشمال أيضا فكثير من المتنفذين لم يتساءلوا ولم يتغولوا إلا بعد حرب 1994م عندما شرعوا في نهب ما تبقى من أراضي ومؤسسات وممتلكات الدولة والمواطنين في محافظات الشمال بفضل اطمئنانهم للقضاء على مشروع الدولة المدنية التي كان يمكن أن تمنعهم عن مواصلة مشروعهم.

وهكذا فإن القضية الجنوبية لا يمكن أن تفهم إلا في سياقها التاريخي والمتعلق بـ:"تدمير الدولة ونهب الثروة ومصادرة الحقوق وتهميش المواطنة والاستيلاء على الأرض والممتلكات وتزوير التاريخ ومسخ الهوية وتسطيح الثقافة وتحويل طمح الوحدة من وحدة الشراكة إلى وحدة الضم والإلحاق وما ترافق معه كل ذلك من إزهاق للأرواح وإراقة للدماء".

إن هذا المدخل يبدو ضروريا للدخول إلى مهمة المعالجة المطلوبة والمستحقة والمتوفرة الإمكانيات التي يمكن الذهاب إليها لمعالجة هذه القضية العادلة والمشروعة وإن تشخيص الأسباب والتاريخي، يهدف إلى تخفيف حدة الموقف الإسرائيلي المعارض لما تجدد وجاء في مصر. وهو من جهة ثالثة، يحاول الاقتراب من الحدث وصانعيه أولا. وذلك على أمل الحدّ من احداثيته، ومن ثم اختراقه أو حرفه لاحقاً.

وبالنسبة لموقف الأمريكي والأوروبي، فقد اختلف كلا عن موقفهما تجاه تونس ومصر. حيث أتسم الموقف الغربي الجديد تجاه ليبيا، بأنه كان فوريا. إي أنه أعقب مباشرة التحركات الاحتجاجية في مدينة بنغازي، التي كان بمقدور القذافي سحقها سريعا، وبدون التدخل العسكري الغربي في ليبيا، عملت الولايات المتحدة على دفع حلفائها الخليجيين، إلى طلب حماية المدنيين من قمع نظام القذافي. وذلك من خلال استصدار توصية من مجلس الجامعة العربية في هذا الاتجاه. ولكن دون معرفة أو تحديد طابع هذه الحماية. وقد استطاعت الولايات المتحدة وحلفاؤها، الحصول على هذا القرار من مجلس الأمن. والمؤكد أن أمريكا لم يكن يعنيها في تلك اللحظة، سوى الحصول على هذا القرار. لأنها كانت ترتب تماما ما هي الخطوة اللاحقة لذلك. بل وكانت جاهزة لها. وكانت تلك هي المهمة التي أوكلت" إلى حلف الناتو. كما أعطت" قرارات مجلس الأمن - الخاصة بتجميد الأرصدة العائدة للحكومة الليبية والقذافي ومعاونيه - زخما كبيرا، ودفعة قوية لشحن ضمة أمريكا وحلفائها، وزيادة شهيتهم.

يتبع

ميناء عدن واتهامات الفساد الباطلة (3-3)

كنت قد اوضحت في المقال الثاني كافة الاجراءات التفصيلية التي تمت مع موانئ دبي بشأن اتفاقية محطة حاويات ميناء عدن وكذا الخيارات المطروحة لمجلس الوزراء من قبل وزارة النقل في 21 يوليو 2007م مع بيان ايجابيات وسلبيات كل خيار منها وبينت اسباب اختيار الحكومة لخيار إعادة التفاوض مع موانئ دبي ثم كيف ان اللجنة المكلفة برئاسة الاخ النقاط التي اتفقنا عليها والتي تم نقلها على لسان المجلس الوزراء في 3 نوفمبر 2007م والذي تضمن فشل كل السبل للوصول مع موانئ دبي لإتفاق يضمن تطوير وتحديث ميناء عدن بحسب طموح الوزارة والحكومة.

وبعد مناقشة واسعة من قبل الحكومة للتقرير والمصالح المشتركة مع أشقائنا في دولة الإمارات العربية المتحدة (وبناء على توجيهات من القيادة السياسة في حينه للحكومة - كما فهمت - بإعادة التفاوض وصولا لافضل الحلول الاقتصادية) كلفت الحكومة لجنة برئاسة الاخ/ نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي السابق (أ. عبدالكريم الارحبي) وعضوية كل من الاخوة/ وزير الشئون القانونية (د.رشاد الرصاص) ووزير المالية (د. غازي الاغبري) ووزير المالية (أ.نعمان الصهيبي) ووزير النقل (خالد الوزير)السابقين وامين عام مجل